تحقيق

داود رمال
aborami20@hotmail.com

مواصفاتها دقيقة والهدف منها أمني تنظيمي
اللوحات الآمنة للسيارات والآليات إنطلقت

بدأت هيئة ادارة السير والآليات والمركبات في وزارة الداخلية عملية استبدال لوحات السيارات والآليات باخرى آمنة، وفق خطة تقضي بتعزيز الامن ووقف التزوير ومنع استغلالها في اعمال ارهابية. اقرت الهيئة خطة متكاملة لن تنتهي قبل الربط النهائي المتوقع قريبا بينها ووزارة المال بعد الربط مع المؤسسات المرخص لها بصب اللوحات


رئيسة هيئة ادارة السير والآليات والمركبات في وزارة الداخلية هدى سلوم.

مع بداية تنفيذ الخطة في 21 كانون الاول، سادت اجواء من البلبلة نتيجة تنفيذها على مراحل. ما دفع برئيسة هيئة ادارة السير والآليات والمركبات المهندسة هدى سلوم الى اصدار عدد من المذكرات لتوضيح المراحل التي عبرت وتلك المتوقعة.

في هذا السياق، اوضحت سلوم لـ"الامن العام" الكثير من التفاصيل التي رافقت اعتماد هذه الخطة واهدافها ومراميها، والمراحل اللاحقة التي ستوحد اللوحات في لبنان وتجعلها اكثر امنا وامانا.

■ ما هي الظروف التي قادت الى تبديل لوحات السيارات في هذه المرحلة؟

□ كان لا بد لنا في لبنان من الانتقال الى مرحلة استخدام اللوحات الامنة التي لا يمكن ان تخضع للتزوير لدوافع متعددة، امنية وادارية. عليه، تم ربط عملية اصدارها بهيئة ادارة السير والآليات والمركبات التي سيكون لها وحدها الحق في اصدار الاذن بصب هذه اللوحات، استنادا الى مجموعة من المستندات الامنة الشخصية وتلك المتصلة بالسيارة ووجهة استعمالها. اقرت آلية ادارية مدروسة بغية الوصول الى مرحلة الحصول على الاذن لصبها وتركيبها في الاماكن المعتمدة لهذه الغاية، وفق ترخيص مسبق. لتعزيز العملية الامنية والادارية، تم ربط هذه المؤسسات التي بلغت الى اليوم 21 مؤسسة منتشرة على الاراضي اللبنانية الكترونيا بالهيئة، بحيث تكتمل دورة حصول الهيئة على كل المعلومات المتصلة بصاحب اللوحة ومستندات السيارة بشكل آمن. اليوم استطيع القول ان المستندات الخاصة بكل لوحة يجري استبدالها او صبها حديثا، هي في حوزة الهيئة بالتفصيل بما فيها المعلومات المتصلة باسم صاحبها، وعنوان سكنه، ورقم هاتفه، ونوعية سيارته، وكل الارقام والرموز الخاصة بها (رقم الشاسي، قوتها، لونها وتاريخ الصنع). اذا تم التصرف بها او تركيبها على سيارة اخرى سيتم كشفها فورا. وهو ما يمنع اعمال التزوير لاستخدامها لاغراض غير قانونية وربما ارهابية.

■ ما هي ميزات الامان في هذه اللوحة؟

□ صنعت اللوحة الجديدة وفق المقاييس العالمية التي تناسب جميع السيارات والمركبات والشاحنات على مختلف انواعها، وبمواصفات تقنية وفنية دقيقة للغاية. تم تجهيزها بميزات تعزز الامان، من علامتي لايزر واحدة عادية واخرى مزدوجة. كما جرى تزويدها "برغي" امان لا يمكن استخدامه سوى مرة واحدة، وبختم ساخن وعلامة فارقة هي كلمة "لبنان" تتوزع على احرفها بطريقة مميزة، ولها رقم تسلسلي لا يمكن ان يتكرر. كما صنعت الارزة اللبنانية بطريقة ثلاثية البعد، ووضعت وسط رقعة جانبية ملونة بالوان متعددة تحدد وفق ما هو متعارف على تصنيفها وجهة استعمال السيارة (عمومية، سياحية، وزراء، نواب، هيئة قنصلية او ديبلوماسية، خصوصية، للتجربة، ادخال موقت والقضاة). ستستكمل عملية الاستبدال لاحقا لتشمل جميع اللوحات العائدة الى الاليات والسيارات التابعة للجيش والاجهزة الامنية بالتنسيق والتفاهم مع قياداتها. لحماية هذه الاجراءات، حصرت عملية استبدال اللوحات والحصول على اذن صب اللوحة بمراكز هيئة ادارة السير ومكاتب "ليبان بوست"، على ان يتم التركيب في المكاتب المرخص لها حيث يتوافر "برغي الامان". اي مخالفة لهذه المواصفات والاجراءات ستعرض مرتكبها للملاحقة.

■ ما هو مصير اللوحات التي كانت تحمل ارقاما مميزة وتلك التي لا تحمل رمزا والمكونة من سبعة احرف؟



مواصفات اللوحات الآمنة وتصنيفها.



اللوحة الآمنة.

جدول باعداد السيارت والآليات الخاضعة لاستبدال اللوحات

1628000 سيارة خصوصية.	153000 شاحنة خصوصية.	6022 اوتوبيسا عموميا.
141400 دراجة نارية.	11300 شاحنة عمومية.	7660 آلية اشغال عامة.
33000 سيارة عمومية.	10540 اوتوبيسا خصوصيا.	981 جرارا زراعيا.

□ هذه اللوحات لن تتبدل، وسيحتفظ اصحابها بها فهي حق لهم. لكن لن يعود هناك بعد اليوم لوحات من دون رمز، حتى تلك العائدة الى النواب والوزراء (اللوحات الزرق والسود)، وقد اضيف الحرف "A" الى كل اللوحات التي تحمل هذه الارقام التي لم تكن مرمزة باستثناء اللوحات من سبعة ارقام التي جمد استبدالها لسبب بسيط، هو ان اللوحة لا تتسع للرمز وللارقام السبعة معا في انتظار توفير حل لها.

■ ما هي كلفة عملية الاستبدال؟ هل هناك مهل محددة لذلك؟

□ ليس هناك من تكاليف اضافية، وقد جرى تعديل الرسوم فباتت محصورة بـ15 الف ليرة عن كل لوحة لصالح هيئة ادارة السير. من اجل الحصول على الاذن بصب اللوحة، تقرر ان تكون كلفة تقديم اللوحتين وكبسهما وتركيبهما بـ15 الف ليرة لبنانية تحت طائلة معاقبة المخالفين اذا ما تم استيفاء مبالغ تزيد على هذه الكلفة. اما بقية المعاملات فقد جرى الاحتفاظ برسومها السابقة، من دون اي تعديل كتلك المتصلة بنقل اللوحة من سيارة الى اخرى، او التنازل عنها، او اي اجراء يتعلق بتغيير وجهة استعمالها والاحتفاظ بها كانقاض، او استبدال دفتر السيارة، او اجراء اي معاملة اخرى تتصل بفك الرهن مثلا.

■ ما هي المعوقات التي واجهتها هيئة ادارة السير في خطوتها الجديدة؟

□ منذ ان انطلق مشروع اعتماد اللوحات الآمنة في 21 كانون الاول من العام الماضي، واجهتنا بعض المصاعب التي كانت متوقعة، ولم تكن هناك اي عقبات استثنائية. لهذه الغاية انشئت غرفة عمليات في الهيئة لمراقبة مراحل التنفيذ وتلقي الشكاوى. كان من الطبيعي ان تواجهنا محاولات استغلال عملية الاستبدال لرفع اسعار صب النمرة وكبسها، او لجهة التلاعب بنوعيتها. وقد سارعنا الى اتخاذ التدابير المناسبة لفرض الآليات والاجراءات القانونية المعتمدة. بازاء ورود بعض الشكاوى والمراجعات، اصدرت تعميما في 5 كانون الثاني 2018 نبهت من خلاله المخالفين الى مخاطر الاستمرار بارتكاباتهم تحت طائلة اتخاذ كل التدابير في حق المخالفين، وصولا الى سحب التراخيص الممنوحة لهم بشكل نهائي. الادارة اقرت سلسلة خطوات لاجراء المراقبة الشهرية للتأكد من انطباق اصدار اللوحات على الآليات العائدة اليها لضبط مخزون هذه اللوحات وكيفية اصدارها وتسليمها واستعادة التآلف منها وفقا للاصول القانونية.

■ متى تصل عملية المكننة الى نهايتها ويتم التعاطي مع المواطنين بلا ورق؟

□ نحن نعيش منذ فترة مرحلة انتقالية بين استخدام الورق واللجوء الى مرحلة المكننة الشاملة. ما تبين لنا ان من المستحيل علينا ان نتحول اليها نهائيا، فجميع الافادات الرسمية التي نحتاج اليها في معاملاتنا ما زالت من ورق. لكن عملية المكننة بلغت مراحل متطورة جدا، ونحن في صدد الربط الالكتروني بين الهيئة ووزارة المال وفق برامج جديدة نجري عليها التجارب في هذه المرحلة. لن احدد اية مواعيد نهائية قبل نهاية اذار.

■ هل ما زالت هناك ارقام مميزة توزع بقرار من وزير الداخلية؟

□ لم يعد هناك لوحات بارقام مميزة منذ صدور القانون رقم 61 الصادر في تاريخ 2016/10/27، وباتت عملية اختيار الارقام بالصدفة. التمييز بين الارقام لم يعد ممكنا ويتم اختيارها بطريقة عشوائية. في المناسبة اقترحنا نحن كهيئة تعديل هذا القانون لادراج الارقام المميزة بعد تصنيفها لقاء رسوم مالية لصالح الخزينة العامة، كما هو معتمد بالنسبة الى ارقام الهاتف مثلا، وما زلنا ننتظر بت هذا الاقتراح.